نائب بيوزير

«الكلفة المشتركة» جباية غير قانونية لاتستطيع وزارة الكهرباء رقابتها

□ وجه النائب علي مسعد اللهبي سؤالاً لوزير الكهرباء والطاقة بشأن قيام وزارة الكهرباء بجباية ما يسمى «الكلفة المشتركة» من المواطنين الذين يطلبون توصيل التيار الكهربائي الى منازلهم ومدى صحة عدم توريد هذه المبالغ الى حساب الحكومة وإنما الى حسابات خاصة لا يعرف كيف يتم صرفها؟

الدكتور مصطفى بهران قال انه لايدري من اخترع هذه الكلفة وانه يعتقد أن فيها خطأ بل وقال انها ربما مخالفة للقانون معترفاً أن المبالغ تذهب الى جهات وصناديق خاصة ما يجعل الوزارة لا تستطيع الرقابة عليها.

بهران عاد واستدرك ليؤكد أن وزارته تدرس حالياً الحل الأمثل للكلفة المشتركة بحيث تصرف للمؤسسة العامة للكهرباء، وتحول مبالغها لحساب الحكومة وبحيث تصرف منها، وتسهل الرقابة عليها.

برلمانيون:

الجميع مُطالب بمساندة هيئة مكافحة الفساد

وهذا ما أكده النائب الشيخ زيد أبو علي وقال: إن الأمل كبير جداً تجاه هذه الهيئة وما علينا في الحكومة والبرلمان وحتى السلطة القضائية إلاَّ أن نبذل الجهود الكبيرة ونحث الخطى مع هذه اللجنة حتى تحقق الأهداف التي قامت من أجلها.. والمتمثلة في القضاء على منابع الفساد سواءً أكانت هذه المنابع تحتمي بشخصيات كبيرة أو صغيرة..

السير نحو الهدف

○ وعما إذا كان البرلمان سيساند هذه الهيئة كونه جهة رقابية قال أبو علي: نحن في البرلمان جاهزون لتقديم الدعم والمساندة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في حين تطلب ذلك..

مؤكداً أن البدء بالرؤوس الكبيرة للفساد هو الأهم وهو الطريق السوي نحو النجاح وتحقيق الأهداف مالم فسيكون الاتجاه سلباً هو الأقرب لهذه الهيئة!!

ناقوس الخطر

○ إذاً يجب أن تعمل هذه الهيئة على اجتثاث الفساد بكل أنواعه وأشكاله من مختلف المرافق والمؤسسات، وأن تصل إلى أقصى أماكن قد يصلها المفسدون- بحد قول النائب صالح الشرجي- والذي أشار إلى أن أعضاء الهيئة تتمتع بصلاحيات كاملة وأعضاء عُرف عنهم الكفاءة والنزاهة وملفاتهم نظيفة وهذا ما يجعلنا نثق تماماً بأن هذه الهيئة هي ناقوس الخطر والمهدد الأقوى للفاسدين.. وسوف تلحق كل من تسول له نفسه العبث بمقدرات الأمة وحقوقها.. ويضيف: أصبحت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد هي الشمعة التي ستضي لنا طريق إصلاح الاختلالات الإدارية والاقتصادية في كافة المؤسسات وستعمل على رفد الخزينة العامة للدولة بأموال كثيرة كانت تذهب بطرق ملتوية إلى جيوب الفاسدين..

ويؤكد الشرجبي أنه في حال استقبل مجلس النواب كجهة تشريعية تقارير هذه اللجنة سيقدم لها الدعم والمساندة على الفساد من أجل التنمية والتقدم لهذا الوطن.

بدون بيروقراطية

○ من جانبه قال النائب د. خالد يحيى معيصار: لقد حرصنا عند انتخاب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بأن يكون كل أعضائها شخصيات فعالة ونزيهة ونتوقع منهم أن يقوموا بدورهم على أكمل وجه.. ويضيف لقد مثل انتخاب هذه الهيئة نقطة وطنية في التوجه الصادق للدولة في ظل القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، للقضاء على الفساد بكل أشكاله ومظاهره وليس الحد منه.. لأنه أثقل كاهل الوطن وأثر على كل الأصعدة وعمل على إعاقة المسار التنموي والاقتصادي والاجتماعي.. ويؤكد معيصار بأن المهمة وطنية لكنها صعبة وتتطلب وتستدعي التضامن والتكاتف لإنجاح مهام هذه الهيئة والأعمال المنوطة بها حتى تستطيع اقتلاع ذلك السرطان الذي أثر في كل مناحي الحياة.

وأضاف خالد يحيى: نحن واثقون من توجه القيادة السياسية والحكومة في مساعيها خاصة وان الهيئة العليا لمكافحة الفساد تملك صلاحيات الضبط القضائي، كما يتجلى ذلك في رفع درجات المحاسبة الإدارية والقانونية لهذا الجهاز الذي نتوقع له أن يؤدي دوره دون أي بيروقراطية بل ستكون الشفافية هي الآلية الأكيدة في أسلوب التعامل مع مختلف الأطراف وعلى وجه الخصوص الأجهزة الإعلامية.

صلاحيات واسعة

○ إضافة إلى أنها مدعومة شخصياً من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وقد أولاها في أول لقاء له معها صلاحيات واسعة بموجب القانون..

النائب خالد شايف يرى من جهته أنه لابد أن تقف كل الجهات مع هذه الهيئة وبالذات مجلس النواب الذي تعدُّ الهيئة مكملة لما يقوم به المجلس من الجهة الرقابية، وقال: لقد سبق للمجلس ان وقف إلى جانب الهيئة فيما يتعلق بقانون مكافحة الفساد وسيقف معها في تنفيذ هذا القانون.. ويضيف نحن نأمل أن تقوم الهيئة بواجباتها على أكمل وجه وان تستدعي كل شخص له علاقة بالفساد مهما كان موقعه..

■ وهي تعكف حالياً على توفير إمكاناتها وتأبجد برنامجها الكفيل بأداء مهمتها على أكمل وجه، تبقى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد محط الأنظار العامة ومنبع الاستفسارات الملحة عن بدء عملها، وحجم التحديات التي ستواجهها وعن مدى القدرة الوطنية للجهات الأخرى لمساندة هذه الهيئة التي يتوسم فيها الجميع الأمل الكبير لانتشال الوضع التنموي من الأيدي المتلاعبة، والواقع الراهن من الاختلالات التي تشوبه في مناحيه المختلفة.. لذا لابد أن يدرك المجتمع بجسامة المسئولية أمام هذه الهيئة، وبالأخص الجهات الرقابية النافذة الآن في مختلف مرافق ومؤسسات الدولة..

❖ توفيق الشرعبي

□ شايف □ معيصار □ أبو علي □ الشرجي

حلو برلماني

د.علي محمد المخلافي

عن أوضاع المجلس

□ في جلسة خاصة ناقش نواب الشعب أوضاعهم وأوضاع المجلس وأداءه.

وشكا النواب من غياب العدالة في توزيع فرص الحديث أثناء المناقشات، حيث اعتادت رئاسة المجلس أن تتيح الفرصة في الحديث لمجموعة من الأعضاء لا يتجاوزون العشرة هم الذين يتحدثون يومياً كما شكا النواب من مشكلة اهدار الوقت في مناقشة محاضر الجلسات اليومية التي تأخذ حيزاً كبيراً من وقتهم اليومي دون عائد مفيد.

كما شكا النواب من فوضى توزيع الفرص على النواب للسفر الى الخارج، حيث أتيحت الفرصة لبعض النواب للسفر لأكثر من مرة بينما بعضهم لم يحصلوا على شيء حتى الآن.. وذلك على الرغم من المعايير التي وضعت لهذه المسألة، وهو معيار القرعة.. كما شكا النواب من المزاجية والتحيز في تلبية أمين عام المجلس لطلباتهم.. وخاصة فيما يتعلق بالمساعدات المالية.. حيث تعطى لبعض الطالبين مساعدات أكثر من الآخرين حتى فيما يتعلق بالسلف المالية حيث وجدوا التمييز من عضو الى آخر.

كما شكا النواب من انعدام اللائحة المالية الخاصة بالمجلس وشكوا كذلك من غياب جداول يومية لأعمال الجلسات تعد مسبقاً من قبل هيئة الرئاسة، حتى يتمكن النواب من إعداد انفسهم لمناقشة الموضوعات المطروحة على المجلس حيث يأتون الى قاعة المجلس وهم لا يعلمون ما الذي سيناقش.

وشكا النواب من عدم التزام غالبيتهم بلائحة المجلس وعدم التزامهم بالجلوس الى نهاية الجلسات، وشكوا من عدم إلزام هيئة الرئاسة الحكومة بالحضور المنتظم وفق مواعيد للاجابة عن استفساراتهم، وقال بعضهم إن مهمة المجلس هي مهمة صورية ولا يقدم المجلس بدوره الدستوري والقانوني المفترض.. كما شكا نواب الشعب من انعدام الخدمات اللائقة ببوفيه المجلس، وشكوا من تأخير تقارير اللجان لأكثر من عام.. ومن مخالفة هيئة الرئاسة للائحة المنظمة لأعمال المجلس في معظم الأحيان.

وانتقد بعض النواب الصورة المحزنة لبعضهم وهم الذين يهبون لإنجاز بعض المعاملات حينما يأتي أي وزير من الوزراء الى قاعة المجلس وما يلاقونه من استهجان من قبل الوزراء وانتقد بعضهم عدم استعانة اللجان الدائمة في المجلس بالخبراء والمتخصصين من خارج المجلس.

واستمر النقد تقريباً من الساعة العاشرة صباحاً الى الثالثة عصراً.

رئيس الجلسة يحيى الراعي كعادته كان يلطف النقاش والنقد والشكاوى بمداخلاته وقفشاته النقدية اللاذعة أحياناً وببعض الأمثال والنكات التي تحد من التوتر في أثناء حديث بعض النواب..

وبعض النواب كان مسجلاً للحديث ولكنهم غادروا مبكرين قبل أن يتحدثوا، وبعضهم كان غاضباً لأنه لم يتقدم على غيره في الحديث.

بعض النواب علق بالقول: كان يفترض أن يتم هذا التقويم لأوضاع المجلس في وقت مبكر أما الآن فهو لعب في الوقت الضائع.

تلقى يحيى الراعي نصيبه ونصيب زملائه من النقد القاسي أحياناً ولكنه أبدى استعداده لذلك بعد أن عبر بعض النواب عن اشفاقهم عليه.. وفي نهاية الجلسة المغلقة تم تشكيل لجنة لبلورة نتائج المناقشات.

والسؤال الذي يطرح نفسه:

هل ستتمكن اللجنة من إصلاح باب النجار، أم أن باب النجار سيبقى مخلوعاً؟

نحن في انتظار المهلة المحددة للجنة لمعرفة الاجابة..

نائب الدائرة (٣٦)..

أحمد الصويل: لابد من مجلس وطني للثقافة

■ أبدى مخاوفه من انعكاسات الأعمال الإرهابية على الواقع الثقافي والسياحي وغيرهما من المجالات التنموية.. النائب أحمد الصويل رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة تحدث لـ«الميثاق» عن قضايا الواقع في المشهد الثقافي في بلادنا فماذا قال؟

فيصل عساج

الواقع الثقافي في بلادنا واقع صعب تنقصه الكثير من المكونات لأنه لا يقتصر على الاصدارات أو البرامج ولكنه منظومة متكاملة.. ويضيف كان يفترض أن يكون عام ٢٠٠٤م، الانطلاقة لانتشال الواقع الثقافي من راهنه، وكل المؤسسات المعنية بالعمل الثقافي هي المسئولة بهذا الانتشال وتقديم صورة اليمن الى الخارج والعالم.

وأشار الصويل الى أن الانتاج الثقافي ضعيف جداً ويكاد يقتصر على الكتاب، وهذا الجانب ايضاً بحاجة الى مزيد من الاهتمام من قبل الهيئة العامة للكتاب كالاهتمام بجمع الأعمال الفائزة بجائزة رئيس الجمهورية واصدارها.

ويقول أحمد الصويل: أنا أتوسم خيراً في وزير الثقافة في أن يمسك بمكونات هذا الواقع، وأهم من ذلك ايجاد بنية اساسية تحتية للواقع الثقافي.. فعلى سبيل المثال هناك العديد من المنتديات والمراكز الثقافية التي تم انشاؤها بناءً على توجيهات فخامة علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لكنها وللأسف إما بدون تأثيث أو بدون كادر أو بحاجة الى خطة لانتشالها مما هي فيه.

وينوه رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة الى أن الامكانات المالية الخاصة بالجانب الثقافي ضعيفة جداً.

وأضاف الصويل: نحن لا نكتفي أن نقول إن هناك حراكاً ثقافياً من خلال تكريم عدد من المبدعين ولكن التنوع الثقافي القائم في بلادنا كفيل بالاحتضان وابراز جدلية العلاقة بين المبدع والسلطة ولابد لوسائل الاعلام أن تعيد صياغتها بشكل جيد في فضاء الحرية.

ويواصل حديثه: إن المجال اليوم مفتوحاً أمام المبدعين والباحثين المهتمين بالشأن الثقافي لأن يكشفوا عن الكنوز الثقافية المختلفة في بلادنا.

نشاط وجهود

وعن دور لجنة الثقافة والاعلام والسياحة بالمجلس أكد الصويل أن لها نشاطاً حيث بدأت بعقد سلسلة من اللقاءات والنزول الميداني كما قدمت خلال المرحلة الماضية أكثر من أربعة تقارير متعلقة بالشأن الثقافي، وأضاف كذلك نزلت اللجنة قبل شهر الى عدد من المتاحف وتواصل نزولها حالياً الى المتاحف المتعلقة بالآثار في محافظتي مأرب والجوف، كما لها لقاءات عدة مع الهيئة العامة للكتاب وغيرها من الأعمال.. وهذا جزء فرعي من نشاطها بالاضافة الى لقاءات مع وزير الثقافة تتعلق بإبرام الاتفاقيات الخاصة بالمصنفات الثقافية.. كما سنسعى من خلال الحوار مع الوزير الى ايجاد استراتيجية وطنية للثقافة.

مجلس وطني

ويدعو الصويل الى ضرورة جمع الجهات المسئولة عن التنمية الثقافية في مسار واحد من أجل الثقافة والوطن قائلاً: أعتقد أننا بحاجة الى جهد موحد لهذه المؤسسات.. كما أنه بات ضرورياً ايجاد شكل تنظيمي هيكلي بمعنى مجلس وطني أعلى للثقافة -يضع الخطط والاستراتيجيات كي تنهض بالعمل الثقافي بدلاً من هذا التبعثر والهدر للإمكانات..

وأضاف هذه مسئولية الحكومة والوزارة المختصة ومسئولية المبدعين أنفسهم.. وبإيجاد هذا المجلس الوطني للثقافة نستطيع أن توجد خطة سنوية رصينة بهذا الشأن.

انعكاسات مؤثرة

وعن العملية الارهابية التي طالت السياح الأسبان في مأرب وما اذا كانت هذه العملية ستؤثر على مستقبل السياحة في بلادنا قال: العملية الارهابية التي حدثت بالقرب من معبد أوام في مأرب عملية اجرامية تسيئ الى سمعة اليمن ومكانته.. وتاثيرها لا يقتصر على السياحة فقط بل على النشاط الاقتصادي والتنموي والديمقراطي حاضراً ومستقبلاً.. وسيكون له انعكاسات سلبية أخرى.

وأضاف الصويل: أن التوقيت السياسي لهذا العمل له مدلولات عدة أهمها أنه جاء بعد الزيارة الناجحة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية وجهوده الحثيثة والمهمة على الصعيدين العربي والدولي، وكذا جهوده الحثيثة في مكافحة الإرهاب.. وكذلك جاء التوقيت بعد النجاح الباهر لمؤتمر المانحين ومؤتمر فرص الاستثمار.

واختتم حديثه: إن الادانات الواسعة سواءً على الصعيد الخارجي أو المحلي بالاضافة الى الالتفاف الشعبي والجماهيري والسياسي الوطني، ما هي إلاّ دليل قاطع على القناعة أن هذه الأعمال الارهابية هدفها الوحيد تعطيل المسار التنموي والسياسي للجمهورية اليمنية.

«النواب» يُقر قرضاً بأكثر من ٢١ مليون دولار لمشروع زراعي

□ أقر مجلس النواب الموافقة على قرض مشروع زراعي بأكثر من ٢١ مليون دولار.. وكان التقرير المقدم من اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والتنمية والنفط الى مجلس النواب بشأن اتفاقية قرض مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية المبرمة بين بلادنا وهيئة التنمية الدولية، أن كلفة المشروع الذي سيعمل في ٢٣ مديرية تقع في نطاق محافظات الحديدة، حجة، المحويت، صنعاء، لحج.. بلغت «٢١,٢٣٦,٤٩٧» دولاراً أمريكياً تقريباً.

مشيراً الى أن الحكومة مساهمة بمبلغ «٣٨٨,٥٤٢» دولاراً من الاجمالي للمبلغ.. وأضاف التقرير أن فترة تنفيذ المشروع لا تزيد عن ٥ سنوات تبدأ في عام ٢٠٠٧م، وتنتهي في عام ٢٠١٢م، منوهاً الى أن الجهة المسئولة عن تنفيذ المشروع وزارة الزراعة والري والصندوق الاجتماعي للتنمية.. ويهدف المشروع -حسب التقرير- الى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر وتحسين ادارة المصادر الطبيعية في المناطق الريفية، وكذلك تمكين المزارعين من تقوية وتحسين أنظمة عمليات الانتاج الزراعي والحيواني وأنظمة التسويق التقليدية في المناطق الزراعية المطرية بالاضافة الى الحفاظ على التربة وحصاد المياه.

وأشار التقرير الى أن المشروع يتكون من نظام ادارة البذور بواسطة المزارعين والثروة الحيوانية والخدمات الصحية بالاضافة الى التنمية الريفية.

وخلص التقرير الذي اشتمل على عرض موسع لتكوينات المشروع الى استنتاجات منها، أن هذا القرض يعتبر من القروض الميسرة لما نصت عليه الاتفاقية بالزام المقترض «الجمهورية اليمنية» بدفع رسوم التزام بواقع نصف الواحد «٠,٥٪» ورسوم الخدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد «٧٥٪» وفترة السداد تصل الى ٤٠ عاماً وفترة سماح مدتها ١٠ سنوات وكذلك أن المذكرة التفسيرية للمشروع اقتصر على توضيح النفقات للجزء «ج» الذي سيتم تنفيذه تحت ادارة الصندوق الاجتماعي برقم اجمالي واحد قدره «١١,٢٤٨,٠٦٣» دولاراً أمريكياً.

في حين تم توضيح مخصصات النفقات للأجزاء «أ-ب» الذي سيتم تنفيذه تحت ادارة وزارة الزراعة والري في عشرة مواضيع واجمالي مبلغها «٩,٢٣٢,٦٤٠» دولاراً أمريكياً بالاضافة الى أن المبررات التي قدمتها الحكومة في المذكرة التفسيرية الى المجلس مع مذكرة نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي تعتبر مبررات جوهرية وأهمها المكاسب التي ستجنيها بلادنا من مشاريع المنح المقرون نفاذها بتنفيذ هذا المشروع.

وأوصى التقرير بتجديد الحكومة أمام المجلس التعهد الذي التزمت به مع البنك الدولي في المذكرة التفسيرية الى مجلس النواب بشأن ملاحظات اللجنة التعديلية في مكونات المشروع.. وكذلك تجميع ما يمكن تقليصه من مخصصات النفقات الاستشارية والتدريب مع نسبة المخصصات الاحتياطية لصالح انشاء مراكز لإكثار البذور المحسنة في الأراضي المطرية والمروية بالسيول وانشاء ثلاثة محاجز بيطرية ومخبرين متكاملين.. كما أوصى التقرير بعدم تكرار التوقيع على اتفاقيات القروض قبل التنسيق مع اللجان المختصة في المجلس حول مكونات المشاريع المطلوب قيام الحكومة بتوفير قروض لتمويلها.. بالاضافة الى موافاة اللجنة بالتقارير الدورية والسنوية والمرحلية الخاصة بنشاطات وانجازات المشروع.. هذا وكانت الحكومة أعادت اتفاقية القرض الى مجلس النواب لإعادة مناقشته واستكمال الاجراءات الدستورية للموافقة عليه.

سيرة برلماني

□ الشيخ/سنان عبدالولي العجي
-شيخ ضمان عزلة حجاج مديرية جُبن م/الضالع.
- عضو اللجنة الدائمة منتخب من المؤتمر العام السادس.
- مستشار م/البيضاء.
- مستشار وزارة الشباب والرياضة.
- مستشار الدائرة التنظيمية بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام.
- الأمين العام لجمعية جُبن الاجتماعية الخيرية.
- عضو اللجنة الدائمة منتخب من المؤتمر العام الخامس.
- عضو قيادة فرع المؤتمر م/الضالع.
- رئيس لجنة السكرتارية للجنة التحضيرية للمجلس الأعلى لقبائل اليمن.
- رئيس فرع المؤتمر الشعبي بمديرية جُبن.
- رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية فرع المؤتمر م/البيضاء.
- نائب رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الشباب اليمني.
- نائب رئيس فرع المؤتمر بمحافظة البيضاء.
- مدير المركز الصحي بمحرم حجاج مديرية جُبن عام ٩١م.
- عضو المجالس المحلية بمديرية جُبن عام ٨٥م.
- عضو مجلس النواب ٢٠٠٣م عن الدائرة «٣٠١».
- حاصل على درجة وكيل وزارة الفئة «أ» بقرار جمهوري.
- مقرر اللجنة الدستورية والقانونية بالمجلس.

المؤهلات

- خريج كلية الشريعة والقانون ٨٨م.
- حاصل على الثانوية العامة من دولة قطر ٨١م.
- حاصل على عدة دورات عسكرية من دولة قطر.
- حاصل على وسام الواجب في حرب الدفاع عن الوحدة والشرعية ضد الانفصاليين.
- حاصل على عدد من الدورات السياسية بمعهد الميثاق الوطني.

من شرفة البرلمان

عاطل!!

□ قبل أن تبدأ الجلسة اتجه أحد النواب تجاه البوابة فسأله زميل له.. الى أين؟ فأجاب: «واحد يخرج يدور له عمل».. النائب المعني نسي عمله التشريعي والرقابي والذي يتقاضى مقابله ٦٥٠ ألف ريال شهرياً.

• • •

إغراء

□ لدى مجلس النواب مكتبة كبيرة ورائعة تحتوي على عناوين وفهارس مهمة ومتميزة في مختلف المجالات والتخصصات.. مرتبة بعناية واناقة، لم يغريا الكثيرين لزيارتها فهم لم يتجاوزون الـ٥٪ من إجمالي أعضاء المجلس!!

• • •

تناقض

□ يبقى المظهر العام أمام بوابة البرلمان مستفزاً.. حيث وبعض النواب لا يحلو له الجو إلاّ اذا كانت سيارته أمام البوابة وفي وسط الشارع.. وبجانبها المرافقون.. وهذا ما جعل النائب العمراني يستغرب من مطالبة بعض زملائه بازالة الفوضى والاختلالات في كثير من المرافق وهم لا يأبهون لمايحدث أمام بوابة المجلس.

بالرغم من وجود أرضية اشترتها الأمانة العامة للمجلس كموقف لسيارات رجال السلطة الثانية!!

• • •

استدراك

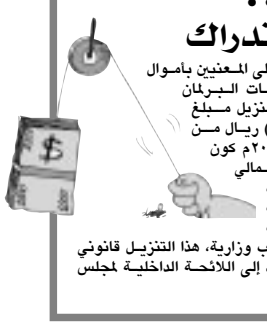

○ لم يفوت على المعنيين بأموال ومخصصات البرلمان استدراك تنزيل مبلغ (١٥,٨٨٧,٤٠٠) ريال من موازنة العام ٢٠٠٨م كون هذا المبلغ هو إجمالي مكافآت ومستحقات ثلاثة نواب يشغلون حقائب وزارية، هذا التنزيل قانوني تماماً ويستند إلى اللائحة الداخلية لمجلس النواب.